رقم الوثيقة: MDE 15/027/2011

6 يونيو/حزيران 2011

يجب على إسرائيل التحقيق في إطلاق النار على المحتجين في الجولان

دعت منظمة العفو الدولية السلطات الإسرائيلية اليوم إلى مباشرة تحقيق واف وغير منحاز ومستقل في استخدام الجيش الإسرائيلي الذخيرة الحية المميتة أمس ضد المتظاهرين في سوريا لدى اقترابهم من الحدود الإسرائيلية.

إذ فتحت القوات الإسرائيلية النار على مئات المحتجين السوريين والفلسطينيين في المنطقة الحدودية بالقرب من مجدل شمس، في المنطقة التي تحتلها إسرائيل من مرتفعات الجولان. ونُظِّمت الاحتجاجات، التي جرت أيضاً بالقرب من القنيطرة، الواقعة في المنطقة المحررة من هضبة الجولان السورية، بمناسبة يوم النكسة، الذي يصادف ذكرى اندلا ع حرب يونيو/ حزيران 1967، التي احتلت إسرائيل خلالها مرتفعات الجولان السورية، وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" أن 23 شخصاً، بينهم طفل وامرأة وصحفي، قتلوا بنيران الجيش الإسرائيلي يوم الأحد، وأن ما يربو على 350 غيرهم قد جرحوا لإصابتهم بالرصاص الحي والغاز المسيل للدموع. وأوردت وسائل الإعلام السورية أسماء من قتلوا، بينما تلقت منظمة العفو الدولية من ناشطين في مجال حقوق الإنسان في مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، أسماء العديد من القتلى بصورة منفصلة نقلاً عن مصادر طبية سورية.

وقد اعترف المتحدث باسم "جيش الدفاع الإسرائيلي" بأن محتجين قد قتلوا وجرحوا، ولكنه شكك في الأرقام التي أعلنتها سوريا بأنها مبالغ فيها. وزعم أن المحتجين ألقوا بالحجارة وزجاجات المولوتوف، وحاولوا إتلاف السياج الحدودي، ولكنه لم يدعِّ أن المتظاهرين كانوا يحملون أسلحة نارية. وزعم كذلك أن عدداً من الإصابات قد وقعت نتيجة انفجار ألغام أرضية بالمحتجين في المنطقة القريبة من القنيطرة.

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى أحد ناشطي حقوق الإنسان في مرتفعات الجولان الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي ممن شهدوا رد الجيش الإسرائيلي على المحتجين في المنطقة الحدودية القريبة من مجدل شمس. وقال، إلى جانب آخرين من البلدة، إنه شاهد الأحداث عن بعد نحو 10 أمتار عن القوات الإسرائيلية. وأبلغ منظمة العفو الدولية أن القوات الإسرائيلية، التي كانت تختبئ خلف أسيجة متعددة من الأسلاك الشائكة، ظلت تطلق الذخيرة الحية بصورة دورية على المحتجين الذين كانوا يبعدون عنها نحو 60 متراً من الساعة 11 صباحاً حتى الساعة التاسعة مساء تقريباً.

وأكد ما قاله الجيش الإسرائيلي من أن قواته حذرت المحتجين بالعربية قبل إطلاق النار ابتداء، بيد أنه ذكر أن هذه القوات لم تطلق الغاز المسيل للدموع أو القنابل الصوتية لتفريق المحتجين إلا عند الغروب. ويتناقض هذا مع ادعاءات الجيش الإسرائيلي بأن جميع الوسائل الممكنة غير المميتة قد استخدمت لتفريق المحتجين قبل استخدام القوة المميتة.

وظلت سيارات إسعاف سورية تخلي المحتجين المصابين إلى مستشفى ممدوح أباظة في القنيطرة طوال اليوم، حيث نقلت "سانا" عن مدير المستشفى قوله إن الأطباء قد أجروا عمليات جراحية لما يربو على 90 من المصابين خلال اليوم. ومع

أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي ادعى أن القوات الإسرائيلي كانت تهدِّف على الجزء السفلي من أجسام المحتجين، إلا أن السلطات الصحية السورية ذكرت أن أغلبية الإصابات كانت في الجزء العلوي من الجسم.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من استخدام القوات الإسرائيلية القوة المفرطة بإطلاق الذخيرة الحية على محتجين لم يشكلوا أي خطر على حياة الجنود الإسرائيليين أو غيرهم. وتسلط حقيقة أن هذه هي المرة الثانية التي تقع فيها حادثة من هذا القبيل خلال أقل من شهر، عقب مقتل ما لا يقل عن 12 من المحتجين كانوا يتظاهرون بالقرب من حدود إسرائيل على أيدي الجيش الإسرائيلي في 15 مايو/أيار، الضوء على الضرورة الملحة لمباشرة تحقيقات مستقلة فيما حدث خلال هاتين الحادثتين، بغرض المساعدة على منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وضمان المساءلة عن أعمال القتل غير المشروعة هذه.

خلفية

في 15 مايو/أيار 2011، فتحت القوات الإسرائيلية النار على محتجين فلسطينيين وعرب كانوا يتظاهرون بالقرب من الحدود الإسرائيلية مع لبنان وسوريا وشمال قطاع غزة، وكذلك داخل الضفة الغربية المحتلة، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 12 شخصاً وجرح المئات. وكان اللاجئون الفلسطينيون قد نظموا مظاهرات كبيرة على الحدود وقرب نقاط التفتيش الإسرائيلية إحياء لذكرى النكبة، ذكرى تشريد الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم في حرب 1948، التي دفعت بمئات آلاف الفلسطينيين إلى أن يصبحوا لاجئين في الدول المجاورة. ودعت منظمة العفو الدولية إلى فتح تحقيق واف ومستقل وغير منحاز في طريقة رد الجيش الإسرائيلي على هذه الاحتجاجات. (أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/025/2011/en).

ورغم أن الجيش الإسرائيلي قد فتح تحقيقات داخلية في بعض الحوادث التي وقعت في 15 مايو/أيار، ليس ثمة ما يؤشر إلى أنه قد بوشر فعلياً بتحقيق ذي مصداقية ومستقل.